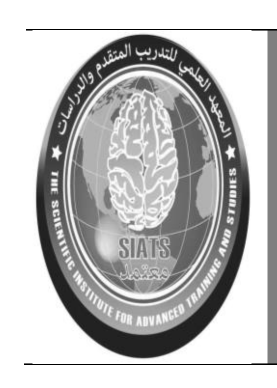


SIATS Journals

Journal of Human Development and Education for specialized Research

(JHDESR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk



مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية

العدد 1، المجلد 2، كانون الثاني 2016م.

e ISSN 2462-1730

THE REALITY OF COMMITMENT TO SOCIAL RESPONSIBILITY STANDARDS FOR FOREIGN COMPANIES IN THE RECEIVING STATS

واقع الالتزام بمعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات الأجنبية في الدول المستقبلة لها

دراسة حالة الجزائر

هشام بن حميدة

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

benhamida_hichem@yahoo.fr

محفوظ عرابي

جامعة البليدة 2

hafarabi@yahoo.fr

1437هـ –2016م



ARTICLE INFO
***Article history*:**
Received 1/11/2015
Received in revised form 15/11/2015
Accepted 1/12/2015
Available online 15/2/2016
***Keywords*:**
Insert keywords for your paper

ملخص

الشركات الأجنبية تحتل مكانة هامة في النشاط الاقتصادي الدولي، ومع العولمة وتحرير الاقتصاد أصبح لهذه الشركات إمكانية للتنافس الدولي وذلك عن طريق التوسع في الإنتاج لغرض السيطرة على أكبر جزء من السوق. هذه الشركات تتباين في استراتيجياتها بعيدة المدى، حتى تصبح قادرة على الاستمرار والبقاء والمنافسة. وهناك شركات الأخرى أصبحت تخطط لمستقبلها ونجاحها في البقاء والمنافسة بمدى مراعاتها واهتمامها للمجتمع وخدمته في إطار ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية، حيث أصبحت اليوم من أهداف هذه الشركات بصفتها وحدة من وحدات المجتمع في إطار التعاقد الإجتماعي الأخلاقي بين المجتمع من جهة وهذه الشركات من جهة أخرى، ويكون الترابط واضحاً من خلال معايير المسؤولية الاجتماعية التي تضبط نشاط هذه الشركات.

للإحاطة بالموضوع ، كان السؤال المحوري إلى أي مدى يمكن أن يؤثر تبني معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات في عملية نشاط الشركات الأجنبية التي تعمل على الإستقرار في الدول المستقبلة لها؟. وتهدف هذه الدراسة إلى إظهار الأداء الإقتصادي للشركات الأجنبية من خلال دراسة الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية من خلال معاييرها في توجيه أنشطة الشركات الأجنبية ودفعها نحو الأداء الجيد في الدول المستقبلة لها من خلال أخذها بعين الاعتبار للبعدين الاجتماعي والبيئي كأهم محددات لنشاطاتها في هذه الدول. وكان المنهج المستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم عناصر الإشكالية، ومنهج دراسة الحالة من خلال استعراض عيينة من الأداء الإجتماعي لبعض الشركات الأجنبية في الجزائرية ، أين نجد أن بأن عيينة الشركات الأجنبية المدروسة تسعى قدر الإمكان من أجل الإلتزام الإجتماعي قصد ضمان بقاءها في مركز تنافسي في السوق.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية،الأداء الإجتماعي، الشركات الأجنبية، معايير إيزو26000، الدول المستقبلة.



Abstract

The foreign companies previously their purposes, it was the realization of a big profit in the countries of reception, today gives them have changed. Social responsibility became an objective today by which insure their places in the economy of the countries of reception. The problem of this study revolves in the measure which could affect the standards of social responsibility of companies within the framework of foreign company which work on the stability in the States of reception?

The purpose of this study, it is to show the economic performance of foreign companies by the study of the role played by the social responsibility through its standards by the orientation of the foreign activities of the company and to push them towards the good performances in the countries of reception by the social and environmental dimensions taken into account as vectors important for these activities in these countries.

The method of study used in this sheet of the research is the descriptive, analytical approach, trying to answer the most important elements of the problem and also the approach of a case study by the examination of the social performance of some foreign companies in Algeria, where we find that the sample taken by the foreign companies, looks for as far as possible for the commitment to employees insure their survival in the competitive the market.

Keywords: social responsibility, social performance, foreign companies, standards of ISO 26000, receiving States.

مقدمة

شهد الإقتصاد الدولي عدة تطورات في كافة المجالات الإقتصادية، ومن بينها تنامي دور الشركات الأجنبية في بناء اقتصادياتنا بحكم أن دولنا تستقبلها في إطار السماح لها بالإستثمار قصد المساهمة في بناء اقتصادياتنا. وعملها في بيئة اجتماعية واقتصادية معقدة، يجعلها تتعرض لضغوط تحقيق الكفاية الاقتصادية من جانب أصحاب هذه الشركات من جهة، ولضغوط تحمل مسئولياتها من جانب الحكومة ، المجتمع المدني أو المستهلكين في إطار ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات الأجنبية من جهة أخرى.

الإهتمام بالمسؤولية الإجتماعية حضي باهتمام أكبر في السنوات الأخيرة، نتيجة للتطورات في الظروف الاقتصادية



والسياسية والاجتماعية، وظهور الحركات المناهضة للعولمة وفضائح الفساد في الشركات واستمرار الظروف السيئة التي تعاني منها الكثير من الدول النامية. وقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين تطوراً في النظرة إلى أهداف هذه الشركات ومدى التزامها بمعايير المسؤولية الاجتماعية. في وقت سبق كان ينظر للمسؤولية الاجتماعية للشركات على أن هدفها الوحيد هو تعظيم الربح من خلال تحقيق أكبر عائد ممكن للمستثمرين، وأن تحقيق الربح سوف يتبعه تحقيق أهداف المجتمع بصورة تلقائية. لكن في الوقت الحالي صار مفهوم المسؤولية الاجتماعية يمثل البعدين الاقتصادي والاجتماعي معاً الذي يتسم بتشابك العلاقات والمصالح حالياً، وعلى الشركات في عالم اليوم ألا تكتفي بالارتباط بالمسؤولية الاجتماعية، بل يجب أن تتعمق فيها أكثر، وان تسعى نحو الإبداع في تبنيها والالتزام بمعاييرها.

لهذا الموضوع أهمية بمختلف أبعاده التي حاول الكثير من الباحثين دراستها وحصرها مع تشجيع المنظمات على تبنيها، أين سنحاول في هذه الدراسة التركيز على المسؤولية الاجتماعية ومفهومها استنادا على نظرية العقد الاجتماعي بين طرفين هما المجتمع المستقبل من جهة والشركة الأجنبية من جهة أخرى، كما نسعى إلى تغطية الأطر والأبعاد النظرية لهذا الموضوع القائم على منطق اقتصادي واجتماعي نظراً لما أصبحت تشهده الفترة الحالية من تركيز وبشكل كبير على مسؤولية الاستثمار الأجنبي المباشر الاجتماعية في الاقتصاد المستقبل واحترام قيم ذلك المجتمع والمساهمة في تطوير المجتمع وتنميته.

للإحاطة قدر الإمكان بالموضوع قمنا بمحاولة الإجابة على السؤال المحوري:إلى أي مدى يمكن أن يؤثر تبني معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات في عملية نشاط الشركات الأجنبية التي تعمل على الإستقرار في الدول المستقبلة لها؟. واستخدمنا في ذلك المنهج التحليلي في الثلاث مباحث الأولى ومنهج دراسة الحالة في المبحث الأخير أين أخذنا عيينة من الشركات الأجنبية في سنة 2015 التي تنشط في الجزائر منذ عدة سنوات، من خلال خطة البحث التالية:

1. مفهوم المسؤولية الاجتماعية.
2. أبعاد والتزامات المسؤولية الاجتماعية للمستثمر الأجنبي.
3. دور معايير إيزو 26000 في إرساء المسؤولية الاجتماعية الشركات الأجنبية.
4. واقع الإلتزام الإجتماعي لبعض الشركات الأجنبية في الجزائر.

ولقد واجهنا عدة صعوبات في دراسة الحالة من ناحية الحصول على المعلومات المتعلقة بالآداء الإجتماعي لعيينة الشركات الأجنبية المدروسة، حيث كان بالإمكان تناول عدد أكبر من الشركات الأجنبية بالجزائر.



المبحث (1):مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

شهد تعريف المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تغيرات جوهرية على مر الزمن ولا يزال يتطور مع تقدم المجتمع وتطور توقعاته، إذ لا يوجد تعريف يحظى بقبول عالمي، كما لا يوجد توافق في الآراء بشأن قائمة نهائية للقضايا التي يشملها.

وتتمثل المسؤولية الاجتماعية للشركة في إدارتها للأعمال بطريقة تستوفي أو تتجاوز توقعات المجتمع الأخلاقية والقانونية والتجارية والعمومية في إدارة الأعمال، وتعتبر المنظمات الرائدة أن المسؤولية الاجتماعية هي أكثر من مجموعة الممارسات المنفردة أو الأعمال العرضية أو المبادرات التي ستبررها علاقات السوق أو العلاقات القائمة مع الجمهور أو غيرها من فوائد الأعمال التجارية، بل تعتبر المسؤولية الاجتماعية مجموعة شاملة من السياسات والممارسات والبرامج التي تدمج في جميع مراحل عملياتها ومراحل اتخاذ القرار التي تدعمها وتكافئها الإدارة العليا.

وحيث يسعى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية إلى توضيح معنى المسؤولية الاجتماعية للشركة والتي عرفها بـ "السلوك الأخلاقي لشركة ما اتجاه المجتمع وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في شركة الأعمال وليس مجرد حاملي الأسهم"، وقد يغطي المفهوم أيضا القيم المرتبطة بحماية البيئة. (1)

وحسب البنك الدولي فالمسؤولية الاجتماعية للشركة ما هي "إلا التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة وبالعمل مع الموظفين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم بأساليب تفيد قطاع الأعمال والتنمية على حد سواء". (2)

وحسب مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة فإن "المسؤولية الاجتماعية هي الالتزام المستمر من قبل المنظمات بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل". (3)

وفي حين نجد أن المسؤولية الاجتماعية هي مفهوم بموجبه تهتم المنظمات بمصالح المجتمع عن طريق الأخذ بعين الاعتبار تأثير نشاطاتها على المستهلكين والموظفين وحملة الأسهم والمجتمعات والبيئة وذلك على كل أوجه عملياتها.(4) عرف دركر Drucker 1977 المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام الشركة اتجاه المجتمع العاملة به، وأن هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين وجهاتهم".(5)

---

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "**كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة**"، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف/ 2004، ص27.

(2) المرجع نفسه، ص28.

(3) رقية عيران، "**المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية**"، منشورات منتدى إدارة عالم التطوع العربي www.Arabvolunteering.org

(4) موسوعة ويكيبيديا.

(5) طاهر محسن المنصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، "**المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع**"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008، ص 54-62.



أما Strier 1979 فقد أشار إلى كون "المسؤولية الاجتماعية ممثلة لتوقعات المجتمع لمبادرات المنظمات في إطار مجالات عديدة تقع تحت أبعاد المسؤولية الاجتماعية التي تتحملها المنظمات اتجاه المجتمع" [6]، وفي نفس الوقت طرح Holmesوجهة نظر ترى في المسؤولية الاجتماعية التزاما أخلاقيا وإنسانيا وأدبيا تتحمله منظمات الأعمال اتجاه المجتمع العاملة به وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية كمحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص العمل وحل مشاكل الإسكان وغيرها". [7]

بالنسبة لـ Davis المسؤولية الاجتماعية للشركة تتمثل في القرارات التي يتخذها رجال الأعمال لأسباب قد تتجاوز المصالح التقنية والاقتصادية للمؤسسة. [8]

وقد جاء التعريف الأكثر شمولا وبه كانت هناك نقلة نوعية في إغناء وتوسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية في إطار البحوث الرائدة لـ Caroll حيث يرى أن "المسؤولية الاجتماعية هي التزام الشركة بأن تضع نصب عينيها خلال عملية صنع القرارات الآثار والنتائج المترتبة عن هذه القرارات على النظام الاجتماعي الخارجي بطريقة تضمن إيجاد توازن بين مختلف الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة عن هذه القرارات". [9]

وبالرغم من كل الاختلافات والتباينات في تعريف المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال إلا أن هناك جانبين يمكن التركيز عليهما، الأول قانوني ينطلق أساسا من العلاقة القائمة بين المجتمع والشركة ويتمثل مضمونها في أن هذه الأخيرة لها عمليات تنفذها وسلوكا تمارسه وأهدافا تحققها وبالتالي لابد أن يكون لذلك آثاره التي تمتد لتغطي كل المجتمع أيا كانت تلك الآثار، أما الثاني يتمثل في الجانب الإنساني ويقوم على الدور الذي يمكن أن تلعبه الشركة بصفتها وحدة مستقلة تعمل في مجتمع ومدى مساهمتها فيه، فالعلاقة التي تتكون في بيئة المنظمات هي التي تشكل المجتمع لذلك هناك التزامات اجتماعية وإنسانية تقع تحت مسؤولية الشركة. [10]

من أهم أسباب التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية هي الضغوطات الناتجة من المجتمع كالمنظمات غير الحكومية وجمعيات حماية المستهلك والنقابات التي لها تأثير واسع بحشد الرأي العام ضد الممارسات غير الإنسانية وغير الأخلاقية لبعض المنظمات، وقد أظهرت دراسة أجريت على بعض الشركات الكندية التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية وتمارس أدائها الاجتماعي أن مجمل النتائج التي حققتها هذه المنظمات شملت تحسين شهرة وصورة الشركة وخاصة أمام المستثمرين، العاملين والزبائن نظراً للعلاقة المباشرة بينهم، وكذا تحسين ظروف العمل وخلق مناخ من التعاون والترابط والاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر العدالة الاجتماعية وبذلك تحسين نوعية الحياة.

---

[6] المرجع نفسه، ص 54-62.

[7] المرجع نفسه، ص 54-62.

[8] Davis. K, *Can business Afford to Ignore responsibilities*, California management review 2, pp:70-76.

[9] إياد محمد عودة، "**قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية**"، مشروع بحث لغاية استكمال متطلبات تخرج لبرنامج ماجستير المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008، ص 44.

[10] محمد عادل عياض، "**المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: مدخل لمساهمة منظمات الأعمال في الاقتصاد التضامني**"، ملتقى الاقتصاد التضامني، 2005/05/12، جامعة تلمسان.



المبحث (2):أبعاد والتزامات المسؤولية الاجتماعية للمستثمر الأجنبي

المطلب (1): مظاهر احترام المؤسسات لمسؤولياتها الاجتماعية على الصعيد الدولي

تطلعت كافة الدول المتقدمة والنامية أيضا في العصر الحديث إلي وضع استراتيجيات يرتكز عليها النمو الاقتصادي للمجتمع المحلي والدولي، ومن هنا ظهرت وتطورت مجموعة من التطلعات والحوافز التي من شأنها أن تساعد على زيادة دمج ومشاركة القطاع الخاص في المسؤوليةالاجتماعية، وتبلورت على الصعيد الدولي عدة مرتكزات وأسس عمل باتت تعد من قبيل المراجع الواقعية في تحديد نطاق وأبعاد المسؤوليةالاجتماعية للشركات. وفي هذا الخصوص يذكر ما يلى :

1.الميثاق العالمي للأمم المتحدة:

في عام 1999 صدر"الميثاق العالمي(The Global Compact) وهو مبادرة دولية دعت بمقتضاها الأمم المتحدة الشركات للتحلي بروح المواطنة المؤسسية، وزيادة مساهمتها في التصدي لتحديات العولمة، والمشاركة الطوعية في التنمية المستدامة. وقد تضمن هذا الميثاق عشرة مبادئ في نطاق حقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة ومكافحة الفساد. وبالتوقيع على هذا الميثاق تؤكد الشركات على التزامها بمسئوليتها الاجتماعية وفقا لمبادئ هذا الميثاق.

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود معايير محددة للتعرف على مدى التزام الشركات بتنفيذ المبادئ العشر للميثاق العالمي. فقد تدعي الشركات الالتزام بها دون وجود أي معايير أو شواهد تدل على ذلك أو التأكد من تحقق هذا الالتزام. كما يرى البعض أن هذه المبادئ تتعلق بحقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة ومكافحة الفساد، ومن ثم لا يمكن أن يكون الالتزام بها طواعية، بل لابد أن يكون هناك نوع من الالتزام القانوني بها. [11]

2. إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات الأجنبية

تمثل هذه الإرشادات، التي صدرت عام 2001 ، أكثر أدوات المسؤوليةالاجتماعية لرأس المال شمولا وتتمثل في التعليمات التي توجهها الحكومات إلى الشركات عابرة القارات والتي تعمل في البلدان التي التزمت بهذه التوصيات. وتهدف هذه التوجيهات إلى التأكد من أن هذه الشركات تحترم السياسات والنظم الاجتماعية السائدة في البلدان التي تعمل بها؛ وذلك لتشجيع المساهمة الإيجابية للقطاع الخاص في النشاط

---

[11] صالح السحيبانى، "**المسؤوليةالاجتماعية ودورها فى مشاركة القطاع الخاصفى التنمية حاله تطبيقية على المملكة العربية السعودية**"، المؤتمر الدولي حول "القطاعالخاص فى التنمية: تقييم استشراف" بيروت، لبنان ،23-25 مارس 2009.



الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتُعد هذه التوجيهات النظم متعددة الأطراف الوحيدة المتكاملة التي تحكم تصرفات الشركات عابرة القارات. وعلى الرغم من أن هذه التوجيهات غير ملزمة إلا أنها تفيد بدرجة كبيرة في توفير الثقة بين الشركات عابرة القارات من ناحية والبلدان التي تعمل بها والعاملين فيها من ناحية أخرى. وتغطي هذه التوجيهات حقوق الإنسان والإفصاح عن المعلومات ومكافحة الفساد والضرائب وعلاقات العمل والبيئة وحماية المستهلك وحماية لمنافسة. [12]

3.الإعلان ثلاثي الأطراف للمبادئ المتعلقة بالشركات عابرة القارات والسياسة الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية

صدر هذا الإعلان عام 1977 بهدف تشجيع المساهمة الإيجابية للشركات عابرة القارات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تعمل بها وتقليل الصعوبات التي تواجهها هذه الشركات خلال تأدية عملها. وقد تضمن هذا الإعلان المبادئ المتعلقة بالجوانب الاجتماعية لنشاط هذه الشركات والتي يتعين عليها وعلى كل من الحكومات ومنظمات العمال احترامها. وتشمل هذه المبادئ رفع مستوى التشغيل في البلدان المستقبلة ومراعاة المساواة في المعاملة وإتاحة فرص التشغيل وتوفير عنصر الاستقرار والآمان للمشتغلين وتشجيع التدريب وتوفير ظروف مواتية للمعيشة والعمل والاهتمام بالعلاقات الصناعية. وتتسم هذه المبادئ أيضا بأنها غير إلزامية وأن تطبيقها يكون على نحو تطوعي. وقد تم تعديل هذا الإعلان أكثر من مرة ليتواكب مع المبادئ التي تتبناها منظمة العمل الدولية ولتجديد الالتزام بمبادئ الإعلان الأساسية. [13]

وقد أطلقت منظمة العمل الدولية خلال 2006 و2007 مبادرة جديدة للتأكيد على الدور المحوري

الذي تلعبه الشركة في تشجيع الشركات عابرة القارات على الالتزام بمبادئ الإعلان الثلاثي كأساس لسياستها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية لرأس المال وللبرامج التي تقوم بتنفيذها في هذا الإطار. كما تسعى المنظمة من خلال هذه المبادرة إلى توفير معلومات كافية عن تجارب البلدان والشركات المختلفة في مجال المسؤولية الاجتماعية لرأس المال وتدريب الشركات في هذا المجال وتبادل الخبرات وتسهيل الحوار بين المنظمات الأخرى المعنية بهذا الموضوع.

4.برنامج محاضرات البنك الدولي عن المسؤولية الاجتماعية لرأس المال وتأثيرها على تنافسية الشركات

يقدم البنك الدولي من خلال شبكة المعلومات الدولية برنامجا للمحاضرات عن نماذج المسؤولية الاجتماعية لرأس المال والممارسة العملية للشركات في هذا المجال وتأثيرها على تنافسيتها. وقد استفاد من هذا البرنامج

(12) نهالا لمغربل ، ياسمين فؤاد،"**المسؤوليةالاجتماعية لرأس المال في مصر:بعض التجارب الدولية**"، ورقة عمل المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2008.

(13) صالح السحيبانى، مرجع سبق ذكره.



التدريبي ألف مشارك من تسعين بلداً. ويرجع اهتمام البنك الدولي بتقديم برامج تدريبية عن المسؤولية الاجتماعية لرأس المال إلى عدم توافر المهارات والكفاءات لدى الشركات في البلدان النامية، خاصة الشركات المحلية، لتمكينها من الاضطلاع بمسؤوليتها الاجتماعية.

المطلب (2): الأبعاد الاجتماعية والقانونية للمسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي

يؤدي الحراك الاقتصادي للمستثمر في حدود البلد الذي يستضيفه إلى إنتاج واقع جديد يمثل الواقع القديم مضافًا إليه النتائج الاقتصادية والاجتماعية لعمل المستثمر، كما ينتج قيمًا جديدة يتم التعاطي معها أولاً ضمن إطار العاملين في المشروع، ثم تتوسع رقعة التعاطي مع هذه القيم لتشمل المستفيدين والمتعاملين مع المشروع، من هنا فإن سعي المستثمر إلى مراعاة القيم الأخلاقية والاجتماعية في المجتمع المستقبل، يقع ضمن حدود المسؤولية الاجتماعية، ومن شأن التزام المستثمر بعدم اصطدام القيم الجديدة بقيم المجتمع السائدة أن يضمن له استمرارًا وسلاسة في عمل مشروعه أو مشاريعه

هناك نمط آخر من القيم، يمكن الاصطلاح عليها بـ(القيم المرافقة) وهي القيم التي تشيع بين مواطني البلد المستقبل والتي يجب على المستثمر الأجنبي أن يلتزم بها، ويمكن هنا أن نأخذ مثالاً مبسطًا: إذا عرف مواطنوا البلدان العربية والإسلامية أن شركة أجنبية ما، هي في حقيقتها شركة إسرائيلية، أو أن الإسرائيليين لهم حصة فيها فإن من شأن هذا الأمر أن يؤدي إلى الإحجام عن التعامل معها ومقاطعتها، وقد يصل الأمر إلى المطالبة بإغلاقها وطرد مديريها. (14)

أما البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية، فإنه يتحتم على كل مستثمر أجنبي أن يعمل على احترام النظام السياسي للبلد المستقبل وألا يعمل على تقويضه (مهما كان شكل هذا النظام) وأن يحترم القانون بشكل عام، وبصورة خاصة قوانين العمل، وأن يحترم حقوق العاملين في منظمته من مواطني البلد المستقبل، وألا يتعارض نشاط منظمته بأي شكل من الأشكال مع حقوق الإنسان.

المطلب (3): التزامات المستثمر الأجنبي الاجتماعية

يمتد مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى أكثر من بعده المفهومي والمصطلحي، وعودة إلى التعريف الذي ورد أعلاه، لابد من القول أن تلك الالتزامات التي تتحملها الشركة تجاه المجتمع لا تتحدد بحدود معينة، ولا يمكن رسم خطواتها وحدودها، أنها واسعة الأبعاد والتوجهات والمنطلقات وأنها احترام النظام السياسي، وأنها العمل

---

(14) الأسرج، حسين عبد المطلب، **"دراسة المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر– المتمثل في الشركات متعددة الجنسية ودورها في مساندة المشروعات الصغيرة"**، بحث مقدم إلى الجمعية المصرية للتشريعات الصحية والبيئية ضمن فعاليات مؤتمرها الخمسين" هموم بيئية للحل" خلال الفترة 5-6 جويلية 2009م.



على احترام قوانين العمل وحفظ لحقوق العاملين والإنسان وأنها تقويض للممارسات الفاسدة السائدة في المجتمع المستقبل وليس اعتماد الفساد وسيلة للربح وبناء القدرة، واحترام للقوانين والأعراف والقيم، وهي القيم التي تشيع بين مواطني البلد المستقبل والتي يجب على المستثمر أن يلتزم بها والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

1.**التزامات التنمية**:ويقصد بها التزامات الشركة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك بتحقيق الأهداف التنموية والسياسات التي تتبناها الدول النامية وتعمل بها نحو تحقيق النمو والتنمية، لهذا لا بد من أن تسهم الشركة أيا كانت طبيعة نشاطها في تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي وبيئي كعمل مساند للتنمية الشاملة تقديم الخدمات العامة ونقل التكنولوجيا مع العمل على ممارسة التقاليد المتعارف عليها في قطاع الأعمال كلها تمثل دليلاً يمكن أن يساهم في تحقيق المزيد من التنمية والتقدم .

2.**التزامات سياسية**: إن مسؤولية الشركة الأجنبية تجاه مجتمعها تنبع من العلاقة بين الشركات والدول المستقبلة ، ويقصد بالالتزامات السياسية ما يلي: [15]

أ. احترام النظم والقوانين والإجراءات الإدارية .

ب. مراجعة ومتابعة العقود .

ج. احترام القيم والثقافية والأهداف.

د. عدم التدخل في الأنشطة السياسية والحكومية .

3.**التزامات البيئة**: التزام المستثمر ومسؤوليته الاجتماعية بخصوص البيئة يتمثل في الحرص على عدم تشويه البيئة أو الإضرار بها، أو تلويثها على أي نحو من الأنحاء، كما يشمل ذلك الحفاظ على المصادر المائية، وعدم تلويثها بالمخلفات الصناعية، أو استخدام مواد تؤثر سلبيًا في سلامة البيئة، والالتزام بالمواصفات العالمية الخاصة بعلو أبراج المداخن وغيرها.

كما يتوجب على المستثمر أن يحافظ على الحياة الطبيعية والثروات الحيوانية ومراعاة مواسم التكاثر، بحيث لا يؤدي عمل منظمته إلى أي شكل من أشكال التهديد البيئي، أو أن يقود إلى كوارث مثل حرائق الغابات أو اندلاع بقع زيت أو مواد كيماوية في مجاري الأنهار.

4.**التزامات التشغيل**: ويقصد به التزام المستثمر الأجنبي بتشغيل أيدي عاملة من البلد المستقبل بنسبة عالية، وهو التزام يصب في مصلحة المستثمر أولًا، لأن العمالة المحلية تكون أرخص وأقل تكلفة من العمالة الأجنبية التي تتقاضى فضلاً عن أجور العمل أجور نقل وإطعام وإسكان، بينما لا تحتاج العمالة المحلية لكل

---

[15] عيسى محمد الغزالي، "**المسؤولية الاجتماعية للشركات**"، سلسلة جسر التنمية، الإصدار رقم 90 ،المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فبراير 2010.



هذه التكاليف، وهي تسهم من جهة أخرى في تثبيت القاعدة الاجتماعية الداعمة لوجود الشركة الأجنبية، هذا فضلاً عن تقديم جزء من الحل لمشكلتي البطالة والفقر.

5.**التزامات تحويل الأموال**: تحتاج الشركات ومؤسسات الاستثمار الأجنبي إلى حركة أموال من وإلى البلد المستقبل، فالأموال القادمة إلى البلد تذهب إلى الرسوم والضرائب وأجور العاملين وشراء أو إيجار العقارات والأراضي اللازمة للمشروع والتجهيز والتأثيث وغير ذلك من المصاريف، بينما تذهب الأموال الخارجة من البلد المستقبل إلى شراء المواد والمكائن وقطع الغيار والتعاقدات على مواد أولية وخدمات الشحن والنقل وغيرها من التكاليف. والمسؤولية الاجتماعية تحتم على المستثمر أن يؤدي هذه الفعاليات الاقتصادية من دون التسبب بأضرار في اقتصاد الدولة المستقبلة كالتضخم أو الكساد، لاسيما إذا عرفنا أن أية دولة تسمح لرؤوس الأموال الأجنبية بالعمل على أرضها، سيكون فيها عدد كبير من المؤسسات الاستثمارية الأجنبية.

6.**التزامات المنافسة**: تلعب المنافسة دورًا مهمًا في تنشيط اقتصاديات الدول، ومن ثم تسهم في تقدمها التنموي، لما لها من دور في تحفيز منظمات العمل على تحسين الإنتاج وتخفيض الأسعار في سياق المنافسة على اجتذاب المستهلكين وخاصة بين المؤسسات التي تعمل في حقل واحد، ومن هنا يجب على هذه المؤسسات أن تجعل المنافسة بينها سبيلاً لتقديم أفضل المنتجات بالأسعار المناسبة بما يتلاءم والقوة الشرائية لمعدلات دخول المواطنين.

7.**التزامات الضرائب**: تعد الضرائب أحد مصادر الدخل القومي لكل بلد، سواء تلك التي تُفرض على الخدمات أو على السلع والبضائع (استيرادًا وتصديرًا) أو على مرور هذه السلع والبضائع عبر أراضي البلد المعني. وفي حالة مؤسسات الاستثمار الخارجي في الدول النامية فإن الضرائب والرسوم ستكون في حدها الأدنى، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية المترتبة على المستثمرين الأجانب في الدول النامية ستكون خفيفة الوطأة، لأنهم لن يضطروا إلى دفع مبالغ كبيرة كضرائب، ما يجعل التزامهم ذا طابع أخلاقي.

8.**التزامات نقل التكنولوجيا**: ليس البلد المستقبل سوقاً فقط نعرض فيه بضائعنا ونبيع ونحقق الأرباح، بل هو بنية متكاملة من دولة ومجتمع واقتصاد وموارد بشرية وعلمية وحضارية، ومن هنا ينبغي على المستثمر الأجنبي أن يعنى بتنمية هذه الموارد الوطنية التي يصب نموها في مصلحته، وإن نقل التكنولوجيا من شأنه أن يخلق سوقًا رابحًا لها وأن ينشط الإقبال على التعاطي التجاري مع التكنولوجيا الجديدة وما يلحق بها من قطع غيار ولوازم صيانة وغيرها.



المبحث (3): دور معايير إيزو 26000 في إرساء المسؤولية الاجتماعية الشركات الأجنبية

إن الأساس وجود الفروع الأجنبية في الدول المستقبلة، هو حقوق وواجبات المواطنة لهذه الشركة العالمية، وأن الفكرة التي يمكن بلورتها من استخدام المسؤولية الاجتماعية للشركة والذي يبدو بمضمونه أحادي الجانب بخصوص المسؤولية أو الالتزامات الخاصة بالشركات تجاه مجتمعاتها، أن المواطنة تنطوي على حقوق ومسؤوليات، والحقوق بحد ذاتها تنطوي على اهتمامات مجتمع الأعمال مع معايير المعالجة في الدول المستقبلة للمستثمرين الأجانب، أما الواجبات والمسؤوليات فيمكن حصرها بمفهوم مسؤولية الشركة وفق ما ورد سابقا. وللتمييز وفق المنظور الوطني فإن تحديد مضمون المسؤولية الاجتماعية يصبح أكثر تعقيدا بسبب عمل شركة أجنبية في مجتمعات لها معايير مختلفة .

ولعل نظرية المواطنة من خلال التزام الشركات الأجنبية بالمواصفة ايزو 26000 ستوفر جسراً متينا بين الإجراءات القانونية ومعايير العقد الاجتماعي الواسع وللتعريف بهذه المسؤوليات تجاه المجتمع تظهر شرعية تلك الالتزامات. وبالتالي إضافة مفهوم مواطنة الشركة العالمية من خلال الالتزام بالمواصفة ايزو 26000 يؤكد أن حقوق وواجبات الشركة الأجنبية يجب أن تندرج ضمن عالمية سوق المنافسة التي تشكل مجتمعاتها، وأن هذا المفهوم يفترض أن الشركة متعددة الجنسية هي ليست مواطنا شرعياً في كل دولة، حيث تعمل وتكون مسؤولة عن معايير المجتمع ومعانيه.وبالتالي الشركة الأجنبية هي في الحقيقة مواطنا عالميا فدولته تنطوي على قدرات لمواجهة التحديات. [16]

لكن في إطار التزام الشركات الأجنبية بالمواصفة ايزو 26000 يجب أن لا ينحرف هذا الالتزام حتى يصبح يمارس كوسيلة وآلية تضر بمنتجات الدول التي تستورد منها هذه الشركات مدخلاتها.

فبعض الشركات العالمية وفي إطار ما يعرف بالمسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسات اتجهت إلى فرض مجموعة من المقاييس البيئية والاجتماعية في نشاطاتها الإنتاجية وأهمها هو " ميثاق التصرف" الذي يمكن تعريفه بأنه مجموعة من الاشتراطات يضعها المستورد أو المشتري والذي عادة ما يكون من الشركات التجارية الدولية الكبرى مثل شركتي NIKE وADIDAS العالميتين في مجال الألبسة الرياضية والتي تعتمد على منتجين يتفرقون في العديد من دول العالم لغرض توفير مدخلات إنتاجها، وحتى تضمن هذه الشركات الدولية بأن جميع الموردين الذين تتعامل معهم ملتزمون بنفس المتطلبات البيئية التي يجب توافرها في المنتجات النهائية قصد طرحها في الأسواق، قامت بصياغة مجموعة من الاشتراطات البيئية والصحية، فضلا عن مجموعة من التدابير المتعلقة بأنسنة ظروف العمل لحماية العمال في بيئة العمل بالمصنع الذي يرغب التعاقد معها كأحد الأعضاء في سلسلة الموردين، وقد حدث أن رفضت شركة ADIDAS استلام كرات قدم مصنوعة في الهند بأيدي بريئة (أطفال صغار) يشتغلون في مصنع لخياطتها في ظروف جد قاسية ولا إنسانية.

---

[16] سرمد كوكب الجميل، "**الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية**"، الطبعة الأولى، الجبيهة – الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2001، ص 257.



المبحث (4):واقع الإلتزام الإجتماعي لبعض الشركات الأجنبية في الجزائر

المطلب (1): شركة تويتا الجزائر

عرف الإلتزام الإجتماعي لشركة تويتا الجزائر مايلي : (17)

- في 21 مارس 2008 وبمناسبة بيع تويتا الجزائر لـ 100000 سيارة احتفلت بغرس 100000 شجرة في غابة باينام بالعاصمة الجزائر.
- في إطار الإهتمام بالأطفال، تويوتا الجزائر قامت بجمع الأسرة الجزائرية من 15 أوت 2010 إلى 31 ديسمبر 2011 من خلال مسابقة الرسم الخاصة بالأطفال "إرسم سيارتك المستقبلية تويوتا" أين تم اكتشاف مواهب وإبداعات عبرت بالألوان عن خيال الطفل في تصوره لبيئة نظيفة وكانت الجائزة رحلة للأطفال الفائزين مع والديهم لليابان.
- تنظيم رحلة رسم للأطفال في مستشفى مايو باب الواد "إحلم بسيارتك المستقبلية" في شهر رمضان قصد إخراجهم من الروتين والتكفل بالترفيه عنهم بحكم أنهم جاءوا من مناطق خارج العاصمة للعلاج.

المطلب (2): شركة لافارج الجزائر

لافارج الجزائر التزمت بيئيا بالصناعة الإيكولوجية من خلال العمل على الحد من نشاطات انبعاث غازات ثاني أكسيد الكربون وذلك بتحويل نفايات لبعض الأنشطة الصناعية إلى موارد لبعض الأنشطة الأخرى، وبالتالي التقليل من استخدام الوقود الأحفوري وتنويع المصادر الطاقوية للحد من انبعاث الغازات والتقليل في نفس الوقت من فاتورة استهلاك الطاقة.

هدف مجمع لافارج الجزائر هو الرفع من نسبة الإستخدام للوقود المسترجع الذي بلغ في الثلاث سنوات الأخيرة نسبة 30 % ، وحتى سنة 2020 يسعى المجمع لرفع هذه النسبة إلى 50 % بمقدار تفادي انبعاث ما يقارب 17.4 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون.وهذا ما تجسد في عقد اتفاقية مع وزارة البيئة ونقابة الصيادلة بتاريخ 13 نوفمبر 2013 بغرض المساهمة في عملية حرق الأدوية منتهية الصلاحية. (18)

المطلب (3):شركة جيزي أوراسكوم الجزائر

في إطار استراتيجية المؤسسة المواطنة، عبرت شركة جيزي في أكثر من مناسبة عن إلتزامها الإجتماعي نلخصه في مايلي: (19)

– في شهر رمضان من كل سنة، تنظم مع الجمعية الجزائرية لنساء الديبلوماسيين مأدوبة إفطار دولية بأطباق من

---

(17) متاح على الموقع الرسمي لشركة تويوتا بالجزائر : http://www.toyota-algerie.com/

(18) متاح على الموقع الرسمي لمجمع لافارج بالجزائر : http://www.lafarge.dz/wps/portal/dz/2_2_2-ecologie-industrielle

(19) متاح على الموقع الرسمي لمجمع لافارج بالجزائر : المسؤولية الإجتماعية /http://www.djezzy.com/ar



الفنون المطبخية لعدة بلدان ممثّلة في الجزائر، وتوجه المبالغ التي يتم جمعها ضمن هذه التظاهرة السنويّة إلى الجمعيات الجزائرية الناشطة في المجال الخيري لمساعدة المحتاجين.

– تنظيم حملات للتبرع بالدم لمستخدمي الشركة بالشراكة مع الوكالة الوطنية للدم في جوان 2015 وبحضور نجوم رياضيين أنديتم ممولة من طرف شركة جيزي، قام في المجموع حوالي 1013 موظف بالتبرع بدمهم والإستجابة للقيم الأساسية للشركة : التضامن والكرم.

– إيماناً من شركة جيزي بأن الطفل السعيد اليوم يصبح بالغاً مسؤولاً في الغد، رافق جيزي مشروع الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل ندى واضعاً التكنولوجيا في خدمة المواطنين وحماية الأطفال، أين خلّدت اليوم العالمي للطفل وأطلقت الرقم الأخضر 3033 على شبكتها للإستماع للطفل الجزائري.

– شركة جيزي والجمعية الجزائرية للطفولة وعائلات الإستقبال المجاني يحتفلان في كل سنة باليوم العالمي للطفولة في ديار الطفولة المسعفة بتنظيم نشاط يومي وتوزيع هدايا على الأطفال والقائمين.

– في عيد العمال من كل سنة شركة جيزي تساهم في رعاية مسيرة خاصّة بسعاة البريد.

– تنظيم يوم التطوّع لعمّال جيزي على مستوى دار الطفولة المسعفة بشاطيء النخيل بالجزائر، والتي تسيّرها الجمعية الجزائرية للطفولة وعائلات الإستقبال المجاني.حيث أنه بعد عمليات ترقيع وتجديد أقيمت من طرف شركة جيزي، قام الموظفون المتطوّعون بدهن الواجهات الخارجية لدار الطفولة تحت إشراف مؤسسة مختصّة في البناء. ثم سيقوم طلّاب المدرسة الوطنيّة للفنون الجميلة بتزيين الجدران البيضاء دائما برعاية شركة جيزي.

– رعاية ندوة فكرة في شهر فيفري من كل سنة تجمع هذه الندوة أكثر من 1600 شخص لهدف واحد : تقاسم الطموح للإبداع والتطوّر حول موضوع سنوي ملهم. موضوع هذه السنة 2015 مثلاً هو "النجاح". وكذلك مسابقة « ضع بصمتك » على هامش الندوة، قصد تشجيع الإبداع واكتشاف المواهب والأفكار.

– التبرع بأجهزة كمبيوتر لفائدة جمعية البدر لمرضى السرطان، الجمعية الجزائرية للطفولة وعائلات الاستقبال المجاني،جمعية القصبة وأكاديمية الجزائر.

– مساهمة جيزي في رعاية الأيام الدراسية التي تنظمها الوكالة الوطنيّة للدّم .

– تنظيم ورعاية تظاهرة أبواب مفتوحة حول الكشف المبكر عن سرطان الثدي بالتعاون مع جمعية البدر التي تساعد مرضى السرطان في أكتوبر من كل سنة.



– تنظيم تظاهرة البازار الدولي للصناعات التقليديّة بالتعاون مع جمعية نساء الديبلوماسيين في أكتوبر من كل سنة، أين مداخيل المبيعات يتمّ التّبرّع بها بالكامل لجمعيّات جزائريّة تعمل لصالح الأطفال والنّساء الذين يعيشون في ظروف صعبة.

– عملية منح 1 دينار على كل مشترك لجمعيات خيرية بتوقيع عقد مع ثماني جمعيات جزائرية في مختلف القطاعات والتي تنشط من أجل تحسين حياة الجزائريين اليوميّة. أين ستتم مساعدة هذه الجمعيات بما يقرب من 17.5 مليون دينار، وهو مبلغ يمثل عدد مشتركي جيزي. مع العلم أن المتعامل يرافق أكثر من 16 جمعيّة التي تساعد المجتمع و تعطي الابتسامة للأطفال.

– يشارك جيزي في شهر أوت من كل سنة في تنظيم يوم للاسترخاء والترفيه على شاطئ نادي الصنوبر (الجزائر العاصمة) لصالح 800 طفل مريض أو محروم من مختلف أقسام طب الأطفال والمستشفيات والمراكز الأخرى للطفولة المسعفة لولاية الجزائر. أما البرنامج يحتوي على: السباحة وعروض للمهرجين والألعاب السحرية والموسيقى وألعاب الشاطئ ومسابقة قلعة الرمال، ووجبات، ورحلة على متن قارب، بالإضافة إلى توزيع هدايا، الخ .وبفضل جيزي، استطاعت الجمعية منح حقائب مدرسية ولوازم مدرسية أخرى للأطفال.

– رعاية الطبعة الثالثة " الجزائر2.0" في شهر ماي من كل سنة بالحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله بالجزائر برعاية وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وبالشراكة الرسمية مع الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية، يدخل هذا الحدث في إطار استراتيجية الجزائر الإلكترونية وهدفه الرئيسي الانتقال بمجتمعنا نحو مستقبل رقمي.هذا الموعد الهام هو ملتقى دولي يجمع المحترفين في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والأنترنت WEB 2.0.

– تمويل عمل التضامن الصحي للأطباء بالمستشفيات بالصحراء سواء كانوا أطباء متطوعين جزائريين أو أجانب.

– تنظيم حملة فحص سرطان الثدي لموظفات أوراسكوم تيليكوم الجزائر.

– المساعدة في عملية بناء مركز استقبال المرضى المصابين بالسرطان تديره جمعية بدر.

– تنظيم مسابقة المؤسسات الفتية في إطار "الندوة الدولية فكرة" التي تمت رعايتها من طرف أوراسكوم تيليكوم الجزائر، أين تلقت 10 مؤسسات فتية جزائرية جوائز في "تحدي جيزي للمؤسسات الفتية " أين حصلت على عام من التدريب المهني إضافة إلى دعم مالي.



– في إطار رعاية الجامعات أبرم جيزي منذ عام 2009، 18 شراكة مع الجامعات الرائدة من جميع أنحاء الجزائر، تخص عدة مجالات متعلقة بتمويل التظاهرات العلمية وتأطير الباحثين وتشجيع الإبداع العلمي الجامعي.

الخلاصة :

من خلال ما تم تناولناه في هذه الدراسة برز جلياً أن من أهم العناوين التي بدأت تركز عليها إدارة الأعمال الدولية هي موضوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ممثلا بالشركة الأجنبية والشركات التابعة لها والمجتمع المستقبل لها، حيث أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات الآن بمثابة الاتجاه السائد، بعد أن كانت استعراضاً لفعل الخير في السابق. إلا أن عدداً قليلا من الشركات يمارسها بصورة جيدة، ففي عصرنا هذا (عصر العولمة، والاندماجات الضخمة) تتفاقم المشكلات الاجتماعية وتطفو إلى السطح تناقضاتٌ وأزماتٌ كانت مجهولةً لم تنجح إجراءات سابقة في السيطرة عليها ومعالجتها.

لقد تطور الهدف الاجتماعي الذي تهدف إليه الشركات الأجنبية، ولكن ضمن مطلبية المجتمعات المستقبلة، وباتت تشكل أحد أهم القضايا والمحاور في قبول الاستثمار الأجنبي ورفضه خاصة من خلال ما دأبت بعض المنظمات ومنها المنظمة الدولية للتقييس من إرساء لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية عن طريق إصدار المواصفة الايزو26000 كآلية تسترشد بها المنظمات لتبني مسؤوليتها الاجتماعية. ولقد حاولنا في هذه الدراسة الإشارة إلى أهمية التزام الشركات الأجنبية بهذه المواصفة مما يساعدها على ممارسة نشاطها بأريحية في البلدان المستقبلة مع تحقيق ميزة تنافسية في السوق.

كما لاحظنا من خلال عيينة الشركات الأجنبية في الجزائر مدى تباين الإلتزمات الإجتماعية بين مختلف الشركات سواء تعلق الأمر بالعاملين أو البيئة أو العمل الخيري وهذا ما يتطلب في المستقبل الوقوف على توجيه أكثر في هذا المجال كإنشاء مرصد وطني للمسؤولية الإجتماعية من شأنه متابعة الآداء الإجتماعي للشركات الأجنبية، ولا سيما تقوية التعاقد الإجتماعي بين هذه الشركات وباقي الأطراف كالحكومة، المجتمع المدني والمستهلكين.

فهرس المصادر والمراجع:

1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "**كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة**"، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف/ 2004.

2) رقية عيران، "**المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية**"، منشورات منتدى إدارة عالم التطوع العربي www.Arabvolunteering.org.



3) موسوعة ويكيبيديا.

4) إياد محمد عودة، "**قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية**"، مشروع بحث لغاية استكمال متطلبات تخرج لبرنامج ماجستير المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008.

5) صالح السحيبانى، "**المسؤولية الاجتماعية ودورها فى مشاركة القطاع الخاصفى التنمية حاله تطبيقية على المملكة العربيةالسعودية"**،المؤتمر الدولى حول "القطاع الخاص فى التنمية: تقييم استشراف" بيروت، لبنان ،23-25 مارس 2009.

6) نهالا لمغربل ، ياسمين فؤاد،"**المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر:بعض التجارب الدولية"**، ورقة عمل المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2008.

7) الأسرج، حسين عبد المطلب، "**دراسة المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر- المتمثل في الشركات متعددة الجنسية ودورها في مساندة المشروعات الصغيرة"**، بحث مقدم إلى الجمعية المصرية للتشريعات الصحية والبيئية ضمن فعاليات مؤتمرها الخمسين" هموم بيئية للحل" خلال الفترة 5-6 جويلية 2009م.

8) عيسى محمد الغزالي،"**المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة جسر التنمية"**، الإصدار رقم 90 ،المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فبراير 2010.

9) سرمد كوكب الجميل، "**الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية"**، الطبعة الأولى، الجبيهة – الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2001.

10) محمد عادل عياض، "**المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: مدخل لمساهمة منظمات الأعمال في الاقتصاد التضامني**"، ملتقى الاقتصاد التضامني، 2005/05/12، جامعة تلمسان.

11) طاهر محسن المنصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، "**المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع"** ، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008.

12) Davis. K.*Can business Afford to Ignore responsibilities*, California management review 2.

13) متاح على الموقع الرسمي لشركة تويوتا بالجزائر : http://www.toyota-algerie.com/

14) متاح على الموقع الرسمي لمجمع لافارج بالجزائر : http://www.lafarge.dz/wps/portal/dz/2_2_2-ecologie-industrielle

http://www.djezzy.coمتاح على الموقع الرسمي لمجمع أوراسكوم جيزي بالجزائر :المسؤولية الإجتماعية

